ملف المناصرة

# عمر الزيود

Omar Al-Zayood

**قيد الحبس الاحتياطي الأردن**

اعتُقل عمر الزيود، ناشر موقع «الهاشمية نيوز» الإخباري الأردني المستقل، في مارس/آذار 2025 بعد أن قدّم رئيس الوزراء السابق بشر الخصاونة شكوى يتهمه فيها بعدم الدقة والإساءة في تغطيته.

هيومينا.
أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026
رقم الملف HM-JO-2025-002

01

# القضية في دقيقة

اعتُقل عمر الزيود، ناشر موقع «الهاشمية نيوز» الإخباري الأردني المستقل، في مارس/آذار 2025 بعد أن قدّم رئيس الوزراء السابق بشر الخصاونة شكوى يتهمه فيها بعدم الدقة والإساءة في تغطيته.

| | |
|---|---|
| الحالة | **قيد الحبس الاحتياطي** |
| تاريخ القبض | **17 مارس/آذار 2025** |
| الدولة | **الأردن** |
| التهم | **نشر معلومات يُدّعى أنها غير دقيقة**<br>**المساس بكرامة الأفراد** |

نطالب السلطات بما يلي:

## مطالبنا

01 الإفراج عن عمر الزيود فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

**آخر مستجدات القضية**
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/omar-al-zayood/

02

# الانتهاكات الموثقة

| | المعيار الدولي |
|---|---|
| **الاحتجاز التعسفي** | العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9 |
| **المضايقة القضائية** | إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12 |
| **انتهاك حرية الصحافة** | العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19 |

03

# مسار القضية

**2025**

تجديد الحبس الاحتياطي

### رفض تكفيله وتمديد توقيفه

أفيد برفض طلب الإفراج عنه بكفالة وتمديد توقيفه، ولم يُعلن التاريخ الدقيق لذلك.

**17 مارس/آذار 2025**

اعتقال

### اعتقاله بموجب قانون الجرائم الإلكترونية إثر شكوى رئيس وزراء سابق

في 17 مارس/آذار 2025، اعتُقل عمر الزيود، ناشر موقع «الهاشمية نيوز» ومالكه، بأمر من المدعي العام في عمّان بعد استجوابه. وجاء الاعتقال إثر شكوى من رئيس الوزراء السابق بشر الخصاونة بأن موقع «الهاشمية نيوز» نشر تقريرًا غير دقيق عنه. ووُجّهت إلى الزيود تهمة «عدم الدقة والنيل من كرامة الأشخاص» بموجب قانون الجرائم الإلكترونية الأردني لعام 2023. وأعربت لجنة حماية الصحفيين عن قلقها البالغ، وطالبت بالإفراج الفوري وغير المشروط عنه.

04

# القصة كاملة

## الخلفية والعمل

عمر الزيود ناشر موقع «الهاشمية نيوز»، وهو منبر إخباري أردني مستقل يغطي الشأن العام ومساءلة الحكومة والقضايا التي تمس المجتمعات المحلية في أنحاء الأردن. وتعمل وسائل الإعلام المستقلة في الأردن تحت ضغط كبير، وتتعامل مع قوانين تجرّم التعبير الصحفي وتتيح للمسؤولين العموميين تحريك شكاوى جزائية ضد الصحفيين والناشرين.

وقد غطّى موقع «الهاشمية نيوز» موضوعات حساسة وحاسب المسؤولين العموميين، وهو عمل يعرّض فريق تحريره لخطر الانتقام القانوني. ويجعل دور الزيود ناشرًا للموقع مسؤولًا مسؤولية مباشرة بموجب القانون الأردني عن المحتوى الذي ينشره.

## القبض

قُبض على الزيود في 17 مارس/آذار 2025 إثر شكوى قدّمها رئيس الوزراء السابق بشر الخصاونة. وأدت الشكوى إلى توجيه تهم جزائية بموجب نصوص تعاقب على عدم الدقة المزعوم في التغطية وعلى تصريحات تُعدّ ماسة بكرامة الأفراد.

وأمر المدعي العام في عمّان بتوقيفه بعد استجوابه بشأن هذه التهم. وبموجب الإطار القانوني المعمول به، يواجه الزيود السجن من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامات تتراوح بين 5,000 و20,000 دينار أردني، أي نحو 7,000 إلى 28,000 دولار أمريكي. وتتعلق التهم بتغطية نشرها موقع «الهاشمية نيوز»، وإن لم يُكشف علنًا بالتفصيل عن المقال أو المحتوى المحدد الذي استدعى الشكوى.

## الإجراءات القضائية

أفادت آخر التقارير، في مارس/آذار 2025، بأن الزيود محتجز في انتظار المحاكمة، ولم تُنشر أخبار لاحقة عن الإفراج عنه أو محاكمته. ويتيح الإطار القانوني الذي وُجّهت إليه التهم بموجبه للمسؤولين العموميين تقديم شكاوى تحرّك إجراءات جزائية، ما ينشئ آلية للانتقام من الصحافة الناقدة. وتتعامل هذه النصوص مع القرارات التحريرية بوصفها جرائم محتملة، وتلقي على الناشرين عبء إثبات دقة تغطيتهم ومشروعيتها.

والعقوبات التي يواجهها الزيود غير متناسبة مع السلوك المنسوب إليه. فالسجن والغرامات الكبيرة بسبب العمل الصحفي يخالفان المعايير الدولية التي تحمي حرية التعبير والصحافة، ومنها المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يُعد الأردن دولة طرفًا فيه.

## سياق حرية الصحافة في الأردن

يفرض الإطار القانوني الأردني قيودًا شديدة على التعبير الصحفي. وتُستخدم القوانين التي تجرّم عدم الدقة والإهانة والتشهير بانتظام ضد الصحفيين والمحررين والناشرين الذين يغطّون شؤون المسؤولين الحكوميين أو المسائل الأمنية أو الموضوعات الحساسة سياسيًا. وتحوّل قدرة المسؤولين العموميين على تحريك شكاوى جزائية مباشرةً النقد التحريري إلى مسؤولية قانونية.

ويُلجأ عادةً إلى التوقيف قبل المحاكمة في القضايا التي تشمل صحفيين، ما يطيل فترة السجن قبل صدور أي حكم ويضغط على المتهمين ومنابرهم الإعلامية. ويُحدث اجتماع العقوبات الجزائية والغرامات الباهظة والتهديد بالإغلاق أثرًا مثبطًا يثني عن الصحافة الاستقصائية والتغطية الناقدة.

## المخاوف الحقوقية

يثير القبض على الزيود واحتجازه انتهاكات جسيمة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فاحتجازه تعسفي، وقد بدأ عبر آلية شكاوى تتيح

الانتقام من الإعلام المستقل. وتجرّم التهم الموجهة إليه نشاطًا صحفيًا مشروعًا، بما يخالف الحق في حرية التعبير.

ويشكّل اللجوء إلى التوقيف قبل المحاكمة في قضيته، مقرونًا باحتمال السجن لفترة طويلة والغرامات الكبيرة، مضايقة قضائية تهدف إلى إسكات الأصوات الناقدة. وتقوّض الإجراءات القضائية ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع، وتوظّف القضاء لقمع المعارضة والصحافة المستقلة.

وتجسّد قضية الزيود النمط الأوسع لانتهاكات حرية الصحافة في الأردن، حيث يواجه الصحفيون المستقلون ضغوطًا قانونية وإدارية منهجية، ويواصل الفضاء المتاح للصحافة التي تحاسب الشأن العام التقلص.

05

# نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing to demand the immediate release of Omar Al-Zayood, publisher of Al-Hashmiyah News, an independent Jordanian news outlet covering public affairs and government accountability, currently detained in Jordan since 17 March 2025, and an end to all reprisals tied to this case.

In brief: Omar Al-Zayood, publisher of the independent Jordanian news outlet Al-Hashmiyah, was arrested in March 2025 after former Prime Minister Bisher Al-Khasawneh filed a complaint alleging inaccuracy and insult in reporting.

I respectfully urge your authorities to:
1. Release Omar Al-Zayood immediately and unconditionally;
2. Drop all charges related to the peaceful exercise of fundamental rights;
3. Ensure unrestricted access to legal counsel, family, and adequate medical care while in detention.

I will continue to monitor this case until Omar Al-Zayood is free.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026